مرزوق الغانم مترئساً جلسة مجلس الأمة أمس

حديث جانبي بين الوزراء والنواب

شكل لجنة تحقيق في شبهات «رشا إيرباص».. ووافق على تعديل قانون البنك المركزي بما يسمح بإنشاء هيئة عليا للرقابة الشرعية

مجلس الأمة أقر «تنظيم القضاء» و«التماس إعادة النظر

■ الغانم: أقسم بالله أن ما حصل في الجلسة الماضية لن يمر مرور الكرام كما عاهدت الشعب الكويتي

كتب أحمد الرشيدي

شكل مجلس الأمة أمس لجنة برلمانية للتحقيق في صفقة طائرات «ايرباص»،كما وافق على تعديلات قانوني «المحاكمات الجزائية»و«التوثيق» في مداولتهما الأولى.

كما أقر تعديل بعض أحكام قانون النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية في مداولتيه الأولى والثانية، فيما أقر مشروع قانون تنظيم القضاء وتعديل قانون المرافعات بما يقضي بمخاصمة القضاء في مداولة أولى ويصوت على المداولة الثانية في الجلسة المقبلة.

وقبل المجلس استقالة النائبين صالح عاشور وبدر الملا من اللجنة المالية وزكي النائب ناصر الدوسري لشغل أحد المقعدين فيما ينظر المقعد الثاني في الجلسة المقبلة.

وفي شأن أحداث جلسة الأمس، أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن مكتب المجلس كلف بالتحقيق، مشيرا إلى أن ذلك من صلاحيات المكتب.

وأضاف الغانم « كما عاهدت الشعب الكويتي فإن ما جرى أمس لن يمر مرور الكرام وكل شيء سيعرض على النواب».

وبدأ المجلس مناقشة تداعيات مايثار عن رشاوى وعمولات غير مشروعة في صفقة «ايرباص» تمهيدا لإحالة الملف إلى ديوان المحاسبة على أن ينجز خلال شهرين ويعرض في جلسة علنية.

وأكد وزير المالية براك الشيتان حول ما أثير عن شبهة وجود عمولات في صفقة «ايرباص» أنه إذا توصل التحقيق لوجود تجاوزات فلن تتردد الحكومة بإحالة كل المعلومات الى النيابة.

بدوره وافق المجلس على طلب نيابي بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية فيما أثير في قضية صفقة «ايرباص»، وتمت تزكية النواب المللا وعاشور والصالح لعضوية اللجنة. ووافق المجلس على توصية تقضي بتكليف ديوان المحاسبة بفحص كل التفاصيل المتصلة بإجراءات صفقة «ايرباص» وإعداد تقرير بشأنها خلال شهر وعلى تكليف لجنة الميزانيات بحث تقرير «المحاسبة» فور انتهائه على ان تتم مناقشة تقرير اللجنة في جلسة عامة.

ثم ناقش المجلس تعديلات قانون المحاكمات الجزائية والقاضي «بإعادة النظر في الأحكام الجزائية النهائية» ووافق عليه في مداولته الأولى، وقرر إحالة التقرير للجنة التشريعية لمناقشة التعديلات الواردة عليه تمهيدا للتصويت عليه في المداولة الثانية بالجلسة المقبلة.

بعد ذلك، بدأ المجلس مناقشة تقرير «التشريعية» بشأن مقترحات تعديل قانون التوثيق. وفي هذا المجال اوضح وزير العدل فهد العفاسي ان أعمال التوثيق غير متصلة بأعمال القضاء بل بعمل الوزارة، وان التعديل يتيح إسناد مهمة التوثيق للقطاع الخاص المهني وبالتعاملات الإلكترونية في التوثيق.

ووافق المجلس على تعديلات قانون التوثيق في المداولة الأولى، وأحال التقرير للجنة التشريعية لإعداده للمداولة الثانية في الجلسة المقبلة.

وناقش مجلس الأمة تقارير اللجنة التشريعية والقانونية بشأن مقترحات تنظيم القضاء وتعديل قانون المرافعات بما يقضي بـ«مخاصمة القضاء».

وعقب الجلسة أكد رئيس المجلس مرزوق الغانم أن البيئة كانت مناسبة اليوم فانجزت اربعة قوانين، مشيرا إلى أن بعض من قاطعوا الجلسة كانوا يثرون النقاش فيما لا يشكل وجود بعضهم إضافة بالتشريع.

واضاف الغانم في تصريح صحافي أن العفو لا يكون إلا من خلال صاحب العفو، لافتا إلى أن التصويت أمس أسقط القانون.

ورفع الغانم الجلسة إلى 10 مارس المقبل.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

الرئيس مرزوق الغانم يرفع الجلسة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب وبحضور النواب الرومي والدقباسي وآبل وعبدالله الكندري والوزراء الحربي والفاضل والجاسم والشيتان.

الغانم يفتتح الجلسة بحضور: الرومي،عاشور ،الدقباسي،خورشيد ،الدلال ، الفضالة،عبدالله الكندري،فيصل الكندري ، صفاء الهاشم،الهدية،العدساني ،الصالح،حماد ، ماجد المطيري ،الشطي،آبل،الجلال،الطبطبائي، الرويعي،الخضير وهايف،العفاسي ،الجبري ،الحريص ، الفارس ،العقيل،الحربي ،الجاسم، الفاضل،احمد الناصر وبوشهري.

مجلس الأمة يبدأ بمناقشة ما يثار عن رشاوى وعمولات في صفقة ايرباص وتكليف ديوان المحاسبة بحث القضية وإحالة تقرير بها خلال شهرين.

الغانم: مكتب المجلس واجب

صالح عاشور: ما حصل أمس محزن ومضحك في نفس الوقت لكن نريد الاشادة بالامين العام ومساعديه وكذلك حرس المجلس ورسالتي للنواب بان لا نكون طرفا معهم لانهم يتلقون تعليماتهم من الرئيس..

محمد الدلال : ما حصل مؤسف ولا يمكن القبول به وللناس كرامات وللامانة العامة والحرس كرامات...يجب التحقيق من قبل مكتب المجلس لمعرفة ان كان هناك تعسف..وبعض الضيوف الـ VIP اخطاوا بحق المجلس ولا بد من اجراءات.

أحمد الفضل:انا مع التحقيق في أحداث الأمس ....ترى واجهنا سلوكا نيابيا منفلتا واحدهم خمط الميكروفون من امام الامين العام.

الغانم: مكتب المجلس واجب عليه ومن ضمن صلاحياته ان يحقق بما وقع في جلسة الأمس لأن ما حدث لا يقبله غالبية النواب.

يجب أن يعرف من تسبب بشرارة المشهد غير المقبول الذي حدث أمس.

فيما يتعلق بموظفي الأمانة فأنا أقول للأخ الفاضل الأمين العام الذي زاملته سنين طويلة «محشومة» مما تعرضت له ويفترض أن لا علاقة لك بالموضوع فأنت تأتمر بأمر الرئيس وأنت كنت مخلصا وأمينا على الأقل طوال فترة مزاملتي لك ومن قبلي المرحوم جاسم الخرافي وأقول لك «محشوم» يا أبا أنس عن أي شيء حدث يوم أمس».

«بالنسبة لحرس المجلس فمن آمر الحرس إلى إخواني وأخواتي ضباط ومنتسبي وأفراد قوة حرس مجلس الأمة لكم كل تحية وتقدير وإذا كان هناك اي خطأ غير مقصود من الإخوة العسكر فانا أيضا اعتذر من أي شخص من الجمهور تعرض لأي أمر غير مقصود، فهذا أمر لا نرغب به».

وقال «كانت تعليماتي واضحة بألا يستخدم العنف مع الجمهور إلا أن ذلك لا يعني المساس بكرامة إخواني العسكريين أو الحط منهم».

السبب الرئيس والسبب الأول هو الشخص الذي اثار هذه الفتنة والذي كما قلت قبل الجلسة كان مطلوبا منه ان يقوم بهذا العمل والدور وثبت صحة كلامي، وأيضا اثناء مداخلته قلت إنك مطلوب منك ان تقوم بعمل معين والحمدلله الذي قلته ثبت على ارض الواقع لكن للاسف في مشهد لا يليق بالديمقراطية الكويتية».

وأكد أن مكتب المجلس سيحقق في الأمر وسيعرض النتائج على المجلس.

محمد الدلال : علينا بحث صفقة الايرباص ولا نكتفي بحكم القضاء البريطاني وعلينا أن نقوم بدورنا الرقابي ونحقق فيما مايثار من رشاوى في شركة الايرباص وديوان المحاسبة يجب أن يحقق.

رياض العدساني يعرض في الجلسة تفاصيل صفقة ايرباص وحكم المحكمة البريطانية الذي يؤكد وجود رشاوى وعمولات.

علي الدقباسي : الحكومة تملك دون اي تفويض التحقيق في الشبهات ..فالفساد مستمر والفاسد قاعد في مكانه وإذا ما طارت روس سيستمر التعدي على المال العام.

صلاح خورشيد : ملف الخطوط الكويتية كبير وأؤيد إحالة هذا الملف للنيابة..للاسف يتم بيع الكويتية بطريقة غير مباشرة وهناك دمار للناقل الوطني مقابل دعم الشركات الخاصة.

■ من صلاحيات مكتب المجلس التحقيق فيما وقع بجلسة الثلاثاء لأن ما حدث لا يقبله غالبية النواب

■ يجب أن يعرف من تسبب بشرارة المشهد غير المقبول ومحشوم الأمين العام عن أي شيء قيل لك

■ كل التحية والتقدير لحرس المجلس وأعتذر من أي شخص من الجمهور تعرض لأي أمر غير مقصود

مداخلة الوزيرة مريم العقيل

■ العقيل: بتوجيهات صاحب السمو لرئيس الحكومة فإن مظلة عمل الحكومة مبنية على أساس القضاء على الفساد

■ العفاسي: أعمال التوثيق منفصلة عن القضاء وهي تخص «العدل» والقانون يسعى لتفويض القطاع الخاص به

■ الشيتان: أؤكد حرص الحكومة على حماية المال العام ومحاربة الفساد ولن نتردد بإحالة المقصر إلى القضاء

الرويعي مترئساً جانباً من الجلسة

العدساني يدلي بدلوه

جانب من حديث حمدان العازمي خلال الجلسة